

الغانم لصرف 180 ألف دينار دعماً للنادي الرياضي

قدم النائب مرزوق الغانم اقتراحاً جاء فيه: قامت وزارة المالية بإيقاف الدعم المالي الإضافي للنادية الرياضية المقدر بـ 180 ألف دينار وذلك بعد أن قرر مجلس الأمة زيادة دعم الاندية الرياضية مما يعني أن الاندية لم تستفد من هذا القرار مما يخالف رغبة الدولة ورغبة المشرع.

وبناء عليه اتقدم لكم باقتراح بأن تقوم الحكومة بصرف الدعم الإضافي للنادية الرياضية المقدر بـ 180 ألف دينار بأسرع وقت ممكن لتغطية الاحتياجات والأعباء المالية لتلك الاندية.



محمد المطير

المطير: «المالية» دعت النواب لمناقشة خطة التنمية الأحدث المقبل بحضور الفهد

أكد النائب محمد المطير على أهمية الخطة التنموية وطلب اجتماع اللجنة المالية الأحدث المقبل بحضور أعضاء اللجنة. ودعا جميع أعضاء المجلس لطرح آرائهم وانتقاداتهم بحضور نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة للشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد لمناقشته في تطبيق الخطة ومدى تنفيذها.

وأشار المطير إلى التصريح الذي أدلى به الشيخ أحمد الفهد عن استعدادات الحكومة للوصول بهذه الخطة لبر الأمان وتحديد خطة تعود بالمنفعة على المواطنين والبلد.

وأضاف نحن في قارب واحد لا حكومة ولا مجلس (فايز) فكلنا للمكوث.

وأبدى تأييده لقوانين الذمة المالية قائلاً: إن غالبية النواب تؤيد قانون الذمة المالية متمنيا إقراره بأقرب وقت.



طلب من البصري إفادته بأسباب رده بشكل يتعارض مع القانون الصادر عن المجلس السعدون: ما موعد إعلان «الكويتية» كشركة مساهمة؟

شركة مساهمة وفقاً لإحكام المادة الثالثة من هذا القانون. ويعلن مجلس الوزراء عن تأسيس الشركة نهائياً خلال موعد لا يتجاوز الستين من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة 4
تخصص اسهم الشركة على النحو التالي:

أ - نسبة 35٪ تطرحها الجهة الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء للبيع بزيادة علنية عامة بين شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة ويستثنى من ذلك شركات الطيران الكويتية القائمة في تاريخ طرح هذا المزايا حيث يمنح عليها المشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في هذه المزايا، وترسو المزايا على من يقدم أعلى سعر للسهم وفق قيمة الاسمية مضافاً إليه مصاريف التأسيس وعلو الأضرار - إن وجدت.

ب - تخصص نسبة 20٪ للمؤسسات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء ويجوز للجهة الحكومية التخلي عن هذه النسبة أو جزء منها وذلك بطرحها للبيع بالمزاد العلني وفقاً لإحكام البنود «أ» من هذه المادة.

ج - نسبة 5٪ توزع بالتساوي يكتتب بها العاملون الكويتيون المنقولون من المؤسسة إلى الشركة الراغبون في الاكتتاب بالشروط



أحمد السعدون

يتعارض معه، ولا سيما المادتين 1 و4 منه الآتي نصهما:

مادة 1

تتولى مؤسسات متخصصة ذات خبرة عالمية، لا تقل عن اثنتين، يختارها مجلس الوزراء، تقييم جميع الأصول المالية والمعنوية وجميع الخصوم مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والشركات التابعة لها، وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا القانون الإجراءات التي تلتزم تلك المؤسسات باتباعها في أعمالها، على أن تنتهي من مهمتها في موعد يحدد في العقود المبرمة معها.

ويعتمد التقييم من مجلس الوزراء بعد العرض على ديوان المحاسبة.

ويكلف مجلس الوزراء جهة حكومية بتحويل المؤسسة إلى

وجه النائب أحمد السعدون سؤالاً لوزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. محمد البصري جاء فيه: لقد كان من ضمن ما جاء في المقابلة التي أجرتها جريدة الرأي معكم المنشورة في العدد رقم «80» - 11058 الصادر يوم السبت 21 من شوال 1430 الموافق 10 من أكتوبر 2009 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة وفقاً للقانون رقم 6 لسنة 2008 ما يلي: خصخصة الخطوط الجوية الكويتية، إلى أين وصل هذا المشروع؟

صدر في هذا المشروع قانون 2008/6 من مجلس الأمة وله مهلة سنتان تنتهي بنهاية هذا العام أو تحديداً في 19/10/2010 حيث ينتهي القانون وينفذ على أرض الواقع وبدأت إجراءات التنفيذ، والآن نحن في مرحلة ديوان المحاسبة حيث قيمت الأصول المادية والمعنوية للخطوط الجوية الكويتية وأحيلت وفقاً للإجراءات القانونية إلى ديوان المحاسبة والذي من المفترض أن يعطي رأيه التقييمي في نهاية أكتوبر الجاري، وبعد ذلك تبدأ الإجراءات الإدارية في مسألة تحويل الخطوط الجوية الكويتية إلى الهيئة العامة للاستثمار لكي تكون شركة حكومية وفق أسهم معينة وتدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار.

ويصبح أمام العاملين في

وقررت لجنة شؤون الداخلية والدفاع البرلمانية استبعاد مقدمي اقتراحات تعديل الدوائر الانتخابية إلى دائرة واحدة وتحديد مجمل أولوياتها خلال اجتماع الأئمة المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب د. جعفر الحريش في تصريح للصحافيين أمس إن اللجنة استعملت خلال اجتماعها مناقشة القضايا المدرجة على جدول أعمالها تمهيداً لتحديد أولوياتها خلال اجتماع يعقد الأئمة المقبل ورفعها إلى فريق الأولويات، وأشار الحريش إلى أن الاجتماع المقبل سيكون مارتونياً وسيتم خلاله الانتهاء من تحديد أولويات اللجنة ويأتي في مقدمتها تعديل قانون تقاعد العسكريين عن طريق التشريع وليس التوصية. مشيراً إلى أن اللجنة حرصت على دعوة النواب مقدمي اقتراحات تعديل الدوائر للتعرف على وجهة نظرهم حول القانون وأسباب تقديم اقتراحاتهم.

دعت النواب مقدمي الاقتراحات لحضور الاجتماع

«الداخلية والدفاع» تناقش «الدائرة الواحدة» الأئمة المقبل



د. جعفر الحريش

الصواع: على الحكومة تجنيس من يستحق من البدون



فلاح الصواع

أكد النائب فلاح الصواع أن الحكومة مطالبة بالنظر بعين العطف والإسترحام إلى أبناء فئة البدون وإعطاء جميع أبناء البدون حقوقهم المدنية مثل شهادات الميلاد وعقود الزواج ووثائق السفر وبطاقة أمية صالحة مدة خمس سنوات تكون هذه البطاقة معترف بها في جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وقال الصواع لـ «الأبناء» لا يجوز شرعاً أن نتجاهل أبناء البدون ونحن حالياً وصلنا إلى الجيل الرابع من أبناء هذه الفئة، حيث إن أكثرهم خدم الكويت، حيث إن أجدادهم عملوا في الشركات النفطية منذ الأربعينيات والخمسينيات وأن حالة البدون يرثي لها، وأقول إن قضية البدون بيد الحكومة وأهم شيء حالياً هو أقرار الحقوق المدنية لهم، بعد أن سلبت منهم. وأضاف لو ننظر إلى حال البدون قبيل 1990/82 نجد جميع الحقوق المدنية لهم متاحة لكن بعد الاحتلال طبقت الحكومة كلمة

وكيل الوزارة لدورهم الفعال في متابعة قضية احتجاج المواطنين لدى السلطات الإيرانية وسرعة استجابتهم والتحرك لدى السلطات الإيرانية. وأضاف طالب وزارة الخارجية وكان الوزارة أن يبذلوا أقصى جهدهم لإرجاع مواطنينا سالمين إلى الوطن، وأطالب السلطات الإيرانية بأن تفرج عنهم حيث أنهم كانوا في رحلة صيد اعتادوا عليها منذ زمن طويل.

المديرين إلى أن يخاطب وزارة الكهرباء مباشرة بعيداً عن النظم واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالمعاملات الرسمية.

وأضاف أن التجاوزات في هذا الموضوع وصلت إلى حدود لا يمكن السكوت عنها إذ أنه يتم قبول جميع المعاملات الصادرة من هذه المكاتب سواء كانت مطابقة لقوانين البلدية أو لا، مشيراً إلى أن أصحاب هذه المكاتب يستغلون عملهم العام في التكتسب والتنفق ضارين بقوانين البلدية عرض الحائط.

المديرين إلى أن يخاطب وزارة الكهرباء مباشرة بعيداً عن النظم واللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالمعاملات الرسمية.

وأضاف أن التجاوزات في هذا الموضوع وصلت إلى حدود لا يمكن السكوت عنها إذ أنه يتم قبول جميع المعاملات الصادرة من هذه المكاتب سواء كانت مطابقة لقوانين البلدية أو لا، مشيراً إلى أن أصحاب هذه المكاتب يستغلون عملهم العام في التكتسب والتنفق ضارين بقوانين البلدية عرض الحائط.

حماد: سنقدم طلباً لعقد جلسة خاصة لمناقشة القروض بداية دور الانعقاد



سعدون حماد

لهدرهم المال العام، وذلك بزيادة رأس المال الفصح للمجلس من أموال الشعب.

وأشار إلى أن اللجنة استعدت خالد الصقر مرتين ولم يحضر والان طلبناه بشكل رسمي وطلبنا من رئيس مجلس الأمة حضوره بطلب موجه لوزير العدل وكذلك عمر القوقة

سنتطلب إحالتهم إلى النيابة العامة.

من جانب آخر تمنى حماد على أعضاء لجنة المالية الانتهاء من الاقتراحات المتعلقة بالمديونيات، مؤكداً أنه في جميع الأحوال سواء كان التقرير جاهزاً أم لا فإن طلب عقد الجلسة الخاصة لشراء المديونيات سيقدّم في مواعده في الجلسة الافتتاحية.

وأوضح أن الوضع الآن واجمالي القرض هو خمسون مليوناً، فالصورة أصبحت واضحة للجنة، وبين أن الرأي سيكون حالة الإخوة في البنك الصناعي إلى النيابة العامة

الدويسان: ما إجراءات إشهار مركز حقوق الجاليات؟



فيصل الدويسان

يقوم به داخل الكويت في إطار منظومة مؤسسات المجتمع المدني، لذا يرجى أفادتي بالآتي:

ما الإجراءات التي قامت بها الوزارة تجاه إشهار «المركز الكويتي لحقوق الجاليات» منذ تاريخ تقديم طلب الإشهار في 31 يناير 2008.

زيد ينتقد مناهج التربية الموسيقية



حسين زيد

انتقد النائب حسين زيد مناهج وزارة التربية التي تركز البعد عن الدين الإسلامي ومبادئه خاصة بذلك كتب الموسيقى التي تدرس للصف السادس المتوسط، مستنكراً في الوقت نفسه أهداف هذه المادة ومن ضمنها أن الموسيقى تنمى مبادئ الدين الإسلامي. واستغرب بشدة مثل هذه الأهداف الواهية والبعيدة عن الحقيقة وتدرسيها لطلبة لم يتجاوزوا المراحل الأولى من أعمارهم، مشيراً إلى أن التعليم في الصغر كالنقش على الحجر الأمر الذي يجعل مثل هذه الأهداف تعدمهم عن الدين الإسلامي وتحذيرهم إلى آلات الله ومزاعم الشيطان، وتساءل مزيد عن حقيقة هذه الأهداف التي تدعو إلى الانسلاخ وتكريس الأهداف التي لن يجني منها أبناؤنا سوى التفكك وغرس مبادئ بعيدة عن الاعراف الدينية وتقاليد المجتمع الكويتي القائمة على اتباع سنة نبي الله المختار. وطلب مزيد وزيرة التربية ووزارة التعليم العالي د. موسى الحمود بالوقوف على حقيقة تلك الأهداف الموجودة في كتاب التربية الموسيقية.

الخنفور يسأل عن المستشفى الصدري



سعد الخنفور

قدم النائب سعد الخنفور سؤالاً لوزير الصحة د. هلال السابر جاء فيه: يرجى أفادتي بالآتي: لماذا لم يتم الربط بين المستشفى الصدري الجديد والقديم؟ وإذا كانت هناك نية لربط المستشفىين فمتى يبدأ العمل بذلك وما المدة المتوقعة للانتهاء من المشروع؟

ولماذا لم يتم صيانة وترميم الجهة الشرقية للمستشفى الصدري القديم كما هو معمول به في الجهة الغربية للمستشفى في الداخل والخارج؟

وما المشاريع التي تعمل وزارة الصحة على تنفيذها حالياً؟ ومتى ينتهي العمل بها؟ وما المشاريع المستقبلية التي تزمع الوزارة تنفيذها؟ مع أفادتي بتفاصيل كل مشروع والتاريخ والمحدد للبدء به وذلك لكل مشروع على حدة. وبخصوص مستشفى الفردوس الجنوبي، لم يتم افتتاحه حتى تاريخه على الرغم من عمل صيانة كاملة له قبل أكثر من سنة، وانتهاء أعمال الصيانة، فما أسباب عدم افتتاحه حتى الآن، وما التاريخ المحدد لافتتاحه؟

«الجنایات» طلبت رفع الحصانة عن الطاحوس والسلطان وأجّلت فرعية عجمان الخامسة



حمود الهاجري

مؤمن المصري
صمم فريق دفاع النائب خالد الطاحوس أسس على طلب رفع الحصانة عن النائب قبل نظر محكمة الجنایات في قضية أمن الدولة رقم 2009/9 المرفوعة ضده من النيابة العامة على خلفية تصريحات أدلى بها خلال إحدى ندواته الانتخابية اعتبرتها النيابة العامة مساساً بالذات الأميرية وتهديداً لوزير الداخلية وتحريضاً على تقويض مقومات المجتمع. وقد أجّلت المحكمة برئاسة المستشار عبدالرحمن الدارمي وأمانة سر أحمد علي نظر الدعوى لجلسة 8 ديسمبر لرفع الحصانة عن الطاحوس الذي حضر جلسة المحكمة أسس مع محامي حمود الهاجري وفهد العجمي وحمود الجميع.

يذكر أن النيابة العامة أسندت للطاحوس أربعة اتهامات تضمنت المساس بالذات الأميرية والتطاول على مسند الإمارة، وتهديد وزير الداخلية وقوات الأمن والتحريض على تقويض مقومات الدولة، وطلبت محكمة الجنایات أمس برئاسة المستشار عبدالرحمن الدارمي وأمانة سر أحمد علي نظر الدعوى لجلسة 8 ديسمبر لرفع الحصانة عن الطاحوس الذي حضر جلسة المحكمة أسس مع محامي حمود الهاجري وفهد العجمي وحمود الجميع.

يذكر أن النيابة العامة أسندت للطاحوس أربعة اتهامات تضمنت المساس بالذات الأميرية والتطاول على مسند الإمارة، وتهديد وزير الداخلية وقوات الأمن والتحريض على تقويض مقومات الدولة، وطلبت محكمة الجنایات أمس برئاسة المستشار

الذين نقاضتهم بتهمته الإساءة للأسرة الحاكمة أثناء الحملة الانتخابية، بالحصانة البرلمانية لن يجديهم نفعاً وسيضطرون في نهاية الأمر إلى الوقوف أمام منصة القضاء. كما قررت محكمة الجنایات أمس برئاسة المستشار عادل الصقر النظر دعوى فرعية العجمان في الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة 2009 لجلسة 10 نوفمبر وللاطلاع والاستعداد، وقد حضر عن المتهمين المحامين فهد العجمي ومحمد الجميع.